وتوجيه الشارح اقرب منه توجيه لا الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك في الا اذا كان الاسم فضلة اي نوع
الشيء مضاف اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فكما
كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان الجر زائدا كالجار فكانه ليس ثمة قوله لان الرفع
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله
لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام التي
بنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات
فناسب العمدة قوله فاعطي الثقيل للقليل اي جعلوا الثقيل للقليل الخ ولذا جعل الخفيف
للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم
يبق الخ وانما احتيج للاضافة الى العلة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها
عما هو فضلة لا بواسطة اما كونه فضلة فلانه افتقفا العمدة التي هي الفعل والعمدة
واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان كالعمدة افتقفت
وللحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذا
جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه
علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما في ما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف
كغلام زيد فان الفعل محذوف نسبا فنسب الثاني الجر والمضاف اليه بيد وكان علما للمستثنى
بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن

ما

لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان
الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا
كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قوله العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان
حكمه صوب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه وانما اخره عن
الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء العلل الاربع
التي معاهد بهذا الفن كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة وكذلك له
على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظ واما تاخيره عن
الغاية فلانها مذكورة تبعا للانسياق ببيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات
والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه كبيرهم
وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا كان او اسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم
العامل الذي له تاثير في المعنى حتى يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم الخ
والمجرور للاهتمام لا للحصر او لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه
على كل من الاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منها وعلى المركب من العامل وحده
الامور المذكورة قلنا كلما للالة اي ما هو الة لما تثير المتكلم واعتدوا انه الة ون
لم يسموه الة بل سموه مؤثرا الايحال فيتوقف اثبات التعريف على تتبع العلم بان يد
الة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور